الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

الأغـانـي

■ إحسان شمران الياسري

نحن نألف بعض الأغاني أو الألحان، فتلازمنا فترة طويلة.. بل يستقر اللحن في أعماقنا، ونأخذ بتلحين كل كلام، وترديده على لازمة اللحن الذي ألفناه.. ولا نأتي بجديد إن قلنا إن ما يألفه أحدنا قد لا يألفه آخر.. ويرتبط هذا بمشاربنا وعاداتنا وثقافتنا وبأعمارنا وبما كان يُحب آباؤنا، والبيئة التي عشنا فيها، إضافة إلى قوة الأغنية طبعا..

لذا من غير الصحيح أن تقول لأحدهم: إن هذه الأغنية ليست جميلة عندما يُحدّثك عنها بولهٍ وافتتنان.. لأنك قد تنزعج عندما يقول عنّ الأغاني التي تحبها ذلك.

وبعض الأغاني والألحان سمعناها في أزمنة وظروف، ونسيناها، ثم بعد عقود، نسمعها بالصدفة، فينهض ألف شيطان يُذكرنا بها، فنهرع لمحال التسجيلات للحصول عليها.. ربما هو نوع من الوفاء للذوق الذي لا نستشعره حتى نتعثّر به.

فعلى سبيل المثال ولا الحصر بالتأكيد.. كنت قد سمعت أغنية المطرب الكبير (حميد منصور) (يم داركم) قبل نحو عشرين عاماً أو يزيد.. كنت لا أكترث بها، مثلما لم أكن أكترث بمثيلاتها في الثلاثينات من عمري، ولكنني بالصدفة، سمعتها قبل فترة.. لم أصدّق إن هذه الملحمة الكبيرة من الكلام واللحن والموسيقى وقوة صوت (حميد منصور) يمكن أن تكون أذني سمعتها قبل عشرين عاماً وتجاهلتها.. وتساءلت: أي مُغفل أنا إن كنت أهملت هذا الفخر العراقي في إنتاج أغنية أبدعها (طالب القره غولي) و (حميد منصور)، ولا أدري من هو الكاتب، ولكنه بالتأكيد من جيل الرواد، الذين عاصروا (كاظم إسماعيل الكاطع) و (ناظم السماوي) و (عريان السيد خلف) وربما عاصروا (مظفر النواب).. المقصود بهذه المساهمة، الإشارة إلى أغاني السبعينات والثمانينات التي طرحت الثقافة العراقية فيها منتجات هائلة من القصائد المُغنّاة، وتلقفتها أيدي كبار الملحنين العراقيين، ثم كبار المطربين الذين لا يسأل بعضنا عنهم اليوم، حتى لو كانوا في محنة العوز أو محنة الغربة.

ihsanshamran@yahoo.com

ويـكـيـلـيـكـس ولـعـبـتـهـا فـــي الـــعـــراق

د.غالب الأنصاري

انتابتني هذه (الخاطرة!) وأنا، كمواطن عراقي، أعيش ظاهرة (الموجات العاتية!) من محلية وإقليمية وعالمية، ذات مرام سياسية، التي تعصف بعراقنا الحبيب من كل حدب وصوب، بلاهوادة وروية أو رحمة، أبعادها معروفة للجميع الهادف والمستهدف! وأخيرها وليس آخرها (لعبة ويكيليكس!)، هذا الكيان الذي ظهر للعيان على حين غرّة في أديم العراق (ليخبط) الماء من جديد في مياه دجلة والفرات، حاله حال من سبقه ومن يتبعه! بعد أن هدأت، ولو ببارقة أمل، (موجات سونامي العاصفة!) ذات الابعاد السياسية الكيدية من مختلف الجهات المغرضة، فقلنا: الحمد لله (فرجت!) وتنفس عراقنا الصعداء مستبشراً أنه بلغ برّالامان، وعليه البدء بتشكيل الحكومة بعد أن طال الزمان!.. وجاء جوليان أسانج مؤسس (ويكيليكس)ليقول: ها أنذا! وراح يلصق التهم بمن (يريد) حسب الأجندات (المرسومة) له من بعيد! وغايته وضع العصي في دواليب عجلة العراق من جديد، عسى أن تتم (الطبخة) ويتحقق الأمل (المنشود)، ويبقى العراق في دوامة الصراع السياسي، مغلوبا على أمره، إلى أن يحين (الفرج) وتقع السمكة في شباك (الصياد!).. وهذا ما أراده وتمناه جوليان حسب الصفقة التي اختارها مع الذين معه، وشاركته قناة الجزيرة (في الهوى سوى)، ولكن حبل الكذب قصير!.. فأراد أن (يستقر)في السويد وهو استرالي الأصل، وإذا(السويد تصدر مذكرة توقيف بحق مؤسس ويكيليكس بتهمة الاغتصاب!) كما جاء في قناة (الحرة/عراق)، ويا لفداحة المرارة والألم على الشعوب التي يعبث بها العابثون!.. والمؤسف أن يشارك، عن قصد او دون قصد، في هذه (اللعبة!) التي هيّأت لها قناة الجزيرة بمكرها المعهود، إن ما يعنينا من لعبة ويكيليكس التوقيت الذي جاءت به، بعد أن أدركت أن الأوضاع بدأت تستقر سياسياً في العراق والحكومة الجديدة قادمة لا محالة، وسوف يفلت من يدها إن لم تبادر (الخيط والعصفور!) كما يقول المثل! فلابد من كيد جديد،كما هو شأن اغلب التدخلات في شؤون العراق التي حصلت قبلها او بعدها.. أما التهم التي كالتها هذه الأوراق الصفر، فهو أمر منوط بالدولة والحكومة لسبر أغوارها ومعرفة مراميها وأهدافها، واتخاذ ما يناسبها من إجراءات قانونية سواء بحق ويكيليكس وبحق من اعتدى ويعتدي على أبناء الشعب ، وإعطاء كلّ ذي حق حقه، ولماذا (اختارت!) ويكيليكس الوقت الذي تهدأ فيها الأوضاع السياسية في العراق؟ وشعب العراق ما إن ينتصر في لعبة من هذه اللعب المشبوه ويخرج منها معافى ومقتدر، حتى يتصدى له من يريد أن يجدد اللعبة الماكرة!.. وهكذا وهلم جرّا، عسى أن يجد (الصياد!) ضالّته!.. والشعب يقول: ستحكي الأرضُ عنا للسماءِ حكايات بها عَبَقُ ألأداء! وإذا ما ذهبنا إلىً (لعبة ويكيليكس!) وغيرها من اللعب المغرضة، سابقا ولاحقا، ونُقلّب التاريخ عسى أن يدلنا على شيء من تاريخنا، يُشير بالمضامين والتفاصيل إلى ما عانيناه ونعانيه من مواقف وإجراءات عدوانية، كانت وما زالت تستهدف الشعب العراقي في تطلّعاته ومساراته نحو الأمن والاستقرار والبناء، والرقي بوادي الرافدين الى مصاف الدول والشعوب المتقدمة في العلم والمعرفة والازدهار، نرى أن العراق لم تكف عنه المكائد والمؤامرات ليستقر ويأخذ نصيبه في هذا المجال!.. وهكذا توالت علينا الانقلابات والحروب بدون رحمة وبوحشية وقسوة، وكان ديدنها اللجوء إلى السلاح للسيطرة على العراق أي،انقلابات عسكرية، وعمّ الدمار والخراب في ربوع الوطن، ولكن هل أفلحت هذه الفئات وحققت ما تريد؟ لا توجد قناعة! والدليل ، أنها عجزت وعانت ما عانت من فشل وإحباط،، فصابتها الخيبة ودحرها الخذلان جرّاء خسائرها الهائلة في المال والأرواح التي سخرتها لهذه الانقلابات! فآلت على نفسها أن تبتعد،جهد الإمكان، عن هذا الطريق الوعر،مادام مكلفا وشائكا ووعرا ومثقلا بالمآسي والآلام فإنه لا يحقق الآمال، بل يجلب النقمة والكراهية والنفور والاهوال!.. فكان الخيار اعتماد (الأساليب السياسية) بدلا من الانقلابات العسكرية! ومن هنا جاءت لعبة ويكيليكس،فهي مكائد سياسية بحتة، وربما الغرض منها (انقلابات ديمقراطية) بدلا من(انقلابات عسكرية) التي كانت سائدة أيام زمان، ليكون هذا البديل في هذه اللعبة (كلمة حق يُرادُ بها باطل!)، غايتها التدخل في شؤون العراق وإبقائه في صراعات دائمة، وإرباك الأوضاع فيه، وإضعافه فرض الوصاية والولاية عليه! فباءت المحاولات هذه بفشل ذريع، وتراجعت مغلوبة على أمرها بصمود الشعب العراقي وإصراره الراسخ، على أن يكون صاحب القول الفصل في ما يعنيه!.. وكثيراً ما تحتدم الخلافات والصراعات بين كتل وجماعات حتى بين الدول، فتراهم يلجأون إلى حجج ومعاذير، ظاهرها البيّنة على من أخلّ وأساء، وباطنها الكيد والعداء!..وهكذا لجأ مؤسس ويكيليكس المتهم بالفساد والدعارة، ومَنْ وراءه ومَنْ معه، إلى أوراق ويكيليكس السود، عسى أن تكون غطاءً مُمَوّهاً لمقاصدهم المريبة في إرباك الوضع السياسي والاجتماعي في العراق، متقمّصين كلمة الحق لبلوغ الباطل، ومستغلّين الظروف الصعبة التي ابتلى بها شعب العراق من إرهاب وتفجير وفساد، فأرادوا به الخداع بحجة الحق لتكريس الباطل، وما علموا أن عبارة (كلمة حق يُراد بها باطل) أصبحت من الحكَم التي يحياها الشعب في حياته كلّ لحظة، ليفرق بين الحق وبين الباطل،وهو يردد: (لا تستوحشوا طريق الحق لقلة سالكيه!).. والحكمة تقول: إنما بَدْءَ وقوع الفَتْنْ ، أهواءٌ تُتَبعْ، وأحكامٌ تُبتَدعْ !.. وهكذا انكشفت وتعرّت نيات ومكائد المسؤولين عن ويكيليكس، وخسروا الرهان !

مع بدء الاستعدادات لتشكيل الحكومة

مهام عاجلة ومسؤوليات ضرورية امام أطراف العملية السياسية

بعد ان نجحت القوى السياسية في تجاوز اختلاف وجهات نظرها بشأن أزمة تشكيل الحكومة واتفاقها على تسمية المرشحين للرئاسات الثلاث، وتكليف رئيس الجمهورية نوري المالكي بتشكيل الحكومة ضمن المدة الدستورية المحددة التي يقول البعض انها يفترض ان تبدأ مع التكليف الرسمي المكتوب من قبل رئيس الجمهورية دون الاعتداد بإعلانه ذلك في جلسة مجلس النواب ، نقول بعد كل هذه الفترة التي استغرقتها المباحثات والمداولات ،ما هي أبرز المهام للمرحلة القادمة ؟ وكيف ينبغي للقوى السياسية التعامل معها لتنجزها على وفق استحقاق العراق وشعبه ؟ وهل بمقدورها ان تتحمل مسؤوليتها وتتجاوز ظلال المرحلة السابقة والانطلاق الى فضاءات أرحب تترسخ من خلالها قيم ومبادئ الديمقراطية التي بدونها لايمكن الادعاء بتحقيق شيء يذكر ؟

طارق الجبوري

وقبل الخوض في تفاصيل الإجابة على التساؤلات اعلاه لابد من الإشارة الى ان النجاح الذي تحقق بانعقاد مجلس النواب يوم الخميس ١١/١١ بعد اتفاقات سياسية سبقتها استجابة لمبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ، نقول ان هذا النجاح هو انتصار لكل العراقيين بمختلف مكوناتهم وليس لجهة دون غيرها كما يحاول ان يصور او يشيع البعض ، بغض النظر عما سبق ذلك من تحفظات او ملاحظات نسبية او مطالب لاتشكل خطراً طالما تجري في إطارها الديمقراطي وضمن اصول اللعبة السياسية الجديدة التي عليها ان تتحمل بعض الممارسات .

فالنظرة الشاملة السريعة والفاحصة إلى التطورات التي حدثت في العراق بعد ٢٠٠٣، ادت الى تشكيل ورسم معالم وضع جديد تختلف تكتلاته السياسية مع ما كان مألوفاً في فترة الخمسينات وما بعدها ، وهذا يدعو الى تعامل جديد يساعد على وضع ملامح المهام الجديدة ، من ابرزها استعادة العراق أوضاعه الطبيعية ، ودراسة دور كل طرف سياسي وما يمكن ان يلعبه في المستقبل باتجاه دعم هذا التوجه او إعاقته .

وما يلفت النظر هنا تهافت البعض وتسرعهم بإطلاق التصريحات والتنبؤات بعدم إمكانية المضي قدماً في تنفيذ الاتفاقات السياسية وعدم نجاح الحكومة بل فشلها وغيرها من التقولات التي بنى مطلقوها تصوراتهم على قصر نظر بيّن وواضح في قراءة المشهد العراقي وعشو رؤيتهم لآفاق ما يريده المواطن ، لذا فقد توصلوا لتلك الاستنتاجات بالاعتماد على جانب واحد هو هشاشة المشهد السياسي وضعف اللاعبين الاساسيين فيه من الوقوف على ارضية مشتركة تضمن مساراً آمناً للعملية السياسية ، دون ان يعني ذلك بالضرورة تطابقاً كاملاً في وجهات النظر على الاقل في ما يتعلق بالتفاصيل .

نحن ايضاً لانريد ان نستبق الاحداث ونصدر احكاماً غارقة بالتفاؤل تنسينا ما مررنا به من اخطاء ، غير ان هذا لايتيح للبعض القفز على عدد من الحقائق والمعطيات، ومن بينها ان اطراف العملية السياسية ولنقل اغلبهم باتوا مدركين اهمية ان تشهد المرحلة برنامجاً واسعاً للتغيير والإصلاح ، اي ان هنالك شبه اتفاق مبدئي بضرورة إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانتشال المواطن من كثير من معاناته، وفي مقدمتها ما واجهه من ازمات معيشية واخرى في الخدمات بكل أنواعها، والتباطؤ في تنفيذ المشاريع بسبب استشراء الفساد وظهور طبقة من المفسدين اغرقت البلد بمشاكل انعكست سلباً على حاجياته الرئيسية .

ومع التداخل في كل تلك الفقرات وعدم إمكانية الفصل الميكانيكي الآلي بين اي منها ، فإنه يمكن ان نحدد أبرز مهام المرحلة بـ :

أولاً : إعادة النظر بأداء مجلس النواب .

ثانياً : تعزيز مبدأ الشراكة الحقيقية في الحكومة .

ثالثاً : ترسيخ الثقة بالقضاء وسيادة روح القانون .

رابعاً : وضع برنامج اقتصادي يحدد مسيرة العراق وخطوات بنائه للمرحلة القادمة .

ففي ما يتعلق بدور مجلس النواب فليس هنالك من لايعرف ما شاب مسيرته السابقة من عثرات في مقدمتها: التساهل غير المبرر لغياب البعض من أعضائه حتى ان حضور بعضهم لايتجاوز أصابع اليد ، إضافة لرجحان مبدأ عدم الثقة بين الاطراف السياسية الذي انعكس سلباً على إقرار وتشريع عدد غير قليل من القوانين التي لم تر النور لحد الآن رغم أهميتها . المهم ان الاداء بشكل عام كان ضعيفاً ، لذا فان المهمة الاساسية ينبغي ان تكون تفعيل دور هذا المجلس ، خاصة وان هنالك نقاشاً يجري بشأن نظامه الداخلي ، نتمنى ان يسفر عن مجلس يعوّض ما فات من فرص ،ويكون دوره الرقابي دافعاً قوياً لتمارس المؤسسة التنفيذية دورها، بعيداً عن الاحتماء خلف كتلها الذي جعل بعضهم في منأى من الحساب مثلما دفعت خلافات الاطراف السياسية الى مغالاة البعض في سوق الاتهامات وتحميل جهة دون سواها التقصير ! ونحسب ان جناحي المعادلة الرئيسين في بناء مقومات دولة مؤسسات لأي بلد هما: مجلس النواب بمهمتيه التشريعية والرقابية ،والحكومة التي ينبغي ان تعمل بشفافية ووضوح ودقة ويكمل هذان الجناحان احدهما دور الآخر.ونعتقد ان المرحلة بقدر ما تتطلب برلماناً فاعلاً فانها تحتاج الى حكومة قوية قادرة على أداء مهامها بالشكل المقبول ان لم نقل المطلوب ، ولسنا بحاجة هنا الى شرح الفرق والتمايز بين حكومة قوية على تنفيذ مهامها ، ونقيضتها المركزية المتسلطة ، المهم ان مثل هكذا حكومة قوية لابد من ان تقف على ارضية صلبة وقوية من التفاهمات والاتفاقات السياسية على برنامج عمل المرحلة القادمة، دون ان يعني ذلك حد التطابق او التجانس التام في التفاصيل .

إن تجارب الدول التي سبقتنا في مضمار التوجه الديمقراطي (مع اختلافنا في تطبيقاته) ، لا تخلو من خلافات حادة بين الاحزاب السياسية فيها التي تبدو بأجلى مظاهرها إبان الحملات الإنتخابية لتصل حد التقاطع، لكنها جميعاً لاتختلف على القضايا الستراتيجية وفي مقدمتها الامن القومي الذي بدونه لاتكون مهام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ذا بال . نعم هنالك وجهات نظر متباينة في طرق الوصول الى هذا الامن وتحقيقه ، غير ان ليس هنالك من يجرؤ على تبني اي موقف يعرض البلد للاختراق السياسي او الاقتصادي اوالاجتماعي ،لانه بذلك يسهم بشكل أو بآخر في تداعي أبرز أركان نظرية الامن .

إن تحقيق المهام التي اشرنا اليها آنفاً حالياً لا تبتعد عن الاجتهاد للوصول الى معطيات نظرية في ضوء المعلومات المتاحة ، لكنها لا تتجاوز جانبين: الاول اتفاق الاطراف السياسية على اهداف مرحلية مشتركة ، ينطلقون منها لتثبيت دعائم النهج الديمقراطي والانطلاق منه للعمل بشكل حقيقي للتخلص من آثار المحاصصات وصولاً الى منح صفة المواطنة معناها الحقيقي. صحيح ان ما حصل من اتفاقات لا تتجاوز عن اطار التوافقات، غير ان ما ينتظره المواطن تعامل القوى السياسية مع هذا الموضوع كحالة ضرورة لابد من تجاوزها مستقبلاً. أما الجانب الثاني فيكرس مبدأ الثقة في تعامل القوى السياسية مع بعضها في مسألة توزيع المناصب الوزارية وغيرها، والتوجه لاختيار الكفاءات ذات القدرة والنزاهة بعيداً عن التعصب الحزبي او غيره لفرض هذا المرشح او ذاك.

ونحسب ان المكابرة هنا ومحاولة نكران وجود علاقات غير سليمة ما زالت شاخصة بين اطراف العملية السياسية الاساسية ،لا تسهم في حل الوضوع بقدر ما تؤجل تصعيده الى اوقات لاحقة وهو ما لايتحمله المواطن الذي سئم بقاء مثل هذه الاوضاع غير السليمة .

ان التحليل السريع لأوضاع العراق الراهنة لايقبل التعامل بغير احتمالين لاثالث لهما ، فإما الإيمان بالمكاسب المتحققة في ظل العملية السياسية الجديدة وتطويرها من خلال ادخال ما تم التوصل إليه في الاتفاقات الاخيرة المبرمة في ضوء مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني الى حيز التنفيذ الفعلي ،بما يحقق واقعياً جوهر ومعنى الشراكة الوطنية الحقيقية وإدراك كل طرف حجم مسؤولياته . او الانزلاق الى مهاوي التخندق المحاصصي المغلّف بالشعارات البراقة وتصعيد الخلافات الثانوية وما يمكن ان تجره من حرائق سيكون اول المكتوين بنيرانها مشعلوها .

ولانظن أننا نأتي بجديد إذا قلنا أن صحة توجه اي مكون والبرهان على وطنيته لابد من ان تتطابق مئة بالمئة مع توجه المواطنين وإرادتهم ، ولا يختلف اثنان على أن الجميع يسعى لوضع مستقر للعراق وهو المطلب الاول والاساس للمواطن، والذي لا يتحقق بدون اتفاق القوى السياسية على منطلقات لتحقيق ذلك .

أخيراً لا ندعي في هذا الموضوع السريع الإجابة بشكل كاف على التساؤلات التي وضعناها في بدايته وأحطنا بكل تفاصيلها ، غير أنّ حسبنا أننا مع غيرنا وضعنا ملامح ذلك .

هل تأتي الحلول من تركيا ؟

حسين علي الحمداني

بين الحين والآخر نجد ثمة دولة معينة تمارس دورها في المنطقة تحت تأثيرات حاجة دول المنطقة لمبادرات من شأنها أن تنزع الكثير من القنابل الموقوتة التي من الممكن أن تنفجر في أية لحظة يشاء البعض تفجيرها لمصالح خاصة .

ومنذ أشهر وجدنا التحركات التركية تنصب جميعا في مسار بلورة أفكار مشتركة مع العرب للوصول لحلول من شأنها أن تجعل منطقتنا منطقة أمن وسلام .

فهل باتت تركيا أقرب لقضايا العرب من العرب أنفسهم ؟ وكيف نفهم الدور التركي في قضايانا ؟ وما ذا تريد تركيا ؟

يبدو لي بأن تركيا الاردوغانية قريبة جدا من ملامسة الوضع العربي بكل تفاصيله ، وتعرف كيف تتحرك ومتى ، وهي بالتالي لا تبحث عن مجد من خلالنا بقدر ما هي تريد أن تمنح نفسها فرصة أن تكون اللاعب الإيجابي في المنطقة ، وربما طالعنا بعض المقالات التي حاول كتابها ربط مواقف تركيا الأخيرة بمحاولة استعادة مجد الدولة لعثمانية ، والكثير من تلك المقالات كانت بشكل أو بآخر ضد التحركات الدبلوماسية التركية في منطقتنا لأسباب كثيرة منها أن الدور التركي بإمكانه إلغاء الكثير من المحاور العربية التي تتحرك وفق مقتضيات مصالح ضيقة للأنظمة العربية التي يحاول البعض منها أن يتربع على عرش الزعامة العربية وهذا ما ولد تقاطعات كثيرة في المواقف العربية خاصة ما يتعلق منها بملف لبنان الذي تحاول أطراف عربية عديدة أن تجعل من لبنان أرضاً لحسم صراعاتها مع بعضها البعض ، وكذلك صراعها مع إيران من جهة ومع إسرائيل من جهة ثانية عبر دعم طرف على حساب الآخر. وعلى ما يبدو فإن تشتت القيادات العربية واضمحلال تأثير الحلول التي تطرح سواء من قبل القادة العرب أو عبر الجامعة العربية ، دفع بتركيا لأن تستثمر الإخفاقات العربية المتتالية من أجل تأسيس قناعات لدى الغرب وخاصة الولايات المتحدة بأنها – أي تركيا – بإمكانها أن تمارس دورها كراعي سلام في المنطقة ، وهذا ما لاقى استحسان الجميع بوقت مبكر حين رعت المفاوضات غير المباشرة بين السوريين والإسرائيليين ومهدت الطريق لما يمكن أن يحدث في المستقبل القريب من مفاوضات مباشرة ، ناهيك عن دورها في الاتفاق الثلاثي الموقع ما بين إيران وتركيا والبرازيل في ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم رغم ما تعرض له هذا الاتفاق من انتكاسات في ما بعد .

ما يلفت النظر في تحركات الدبلوماسية التركية إنها لا تنتظر الضوء الأخضر من أحد لكي تتحرك عكس النظم العربية في المنطقة التي لا يمكنها أن تتحرك إلا من خلال رسائل وإيحاءات من أمريكا بالذات ، وهذا ما تجلى بشكل واضح وكبير في قضايا عديدة في المنطقة في السنوات الماضية .

وعلى ما يبدو فإن تركيا لديها تصوراتها لقضايانا العربية وتصارعنا الداخلي ، ولديها في نفس الوقت الحيادية لكونها ليست سبباً لأية أزمة سواء في لبنان أو غيرها وبالتالي فإنها تتحرك وفق ثوابت مصالحها التي تتركز في المرحلة الحالية بتبوّؤ مكانة دولية كعنصر ايجابي في صنع السلام في منطقة متوترة تمهيدا لتحسين صورة تركيا وقبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي الذي عانته تركيا في العقد الماضي رغم المحاولات العديدة .

وبالتالي فإن تركيا بإمكانها كما قلنا أن تصنع السلام في ربوعنا ، خاصة إنها لا تضع في تعاملاتها خطوطا على هذا وذاك من الأطراف المعنية سواء في لبنان أو فلسطين وحتى الملف العراقي الذي كان للأتراك رؤيتهم فيه، وربما لاقت بعض أفكارهم التي طرحها وزير الخارجية في أكثر من لقاء جمعه مع صناع القرار في العراق ، نقول ربما وجدت الأفكار التركية طريقها للنقاش والقبول في الملف العراقي خاصة وإنها تمثل شريكاً قوياً للعراق في مجالات عديدة أهمها: الجانب الاقتصادي وحجم التبادل التجاري بين البلدين .

وتمثل زيارة أردوغان الأخيرة لبنان ، توجه تركيا الحثيث لأخذ دورها خاصة وسط توترات يعيشها الوضع اللبناني تنذر بحرب داخلية أو حرب محتملة مع إسرائيل، وجهة النظر التركية تركز على لبنان لا يتحمل مزيداً من الحروب والمنطقة لا تحتاج حروباً جديدة غير متكافئة ، خاصة إذا ما كان طرفها إسرائيل ،لاسيما إن الحرب الأخيرة كانت كارثية على لبنان من حيث حجم الخسائر في البنى التحتية .

وقد تكون ملابسات القرار الخاص بمحاكمة المتهمين بقضية اغتيال رفيق الحريري الشرارة التي تسعى تركيا لنزع فتيلها من لبنان ومحاولة تهدئة الأوضاع العامة في هذا البلد الذي تتصارع فيه قوى إقليمية منذ سنوات وتجنب توترات ما بين الفرقاء اللبنانيين أنفسهم الذين يرتبط الكثير منهم بتحالفات ومحاور مع دول عديدة في المنطقة.

ومن هنا نجد الترحيب اللبناني الكبير بزيارة أردوغان ناجماً من حاجة جميع الفرقاء في لبنان لحمامة سلام حتى وان كانت تركية من شأنها إبعاد شبح الحروب عن هذا البلد الذي عانى كثيرا في السنوات الأخيرة .

فهل تنجح تركيا في مساعيها أم للفرقاء رأي آخر؟